

الشباب الليبي في ميزان التحول الديمقراطي



بقلم الاستاذ اكرم النجار

مقدمة :

غياب الديمقراطية لا يجعل الناس مجانيين، بل يجعلهم يفقدون عقلهم الجماعي وهي محنة لا تختلف عملياً عن محنة الجنون نفسه إلا في نقطتين:

الأولى: أن أوجاع المصاب لا تكتشفها أدوات التشخيص الطبي

الثانية: أن علاجها يتطلب جراحة دون تخدير

ولأن الديمقراطية لها مفهومين الأول ضيق وهو باعتبارها نظاماً للحكم والثاني مفهومها الواسع باعتبارها ثقافة مجتمع تنعكس على شتى مناحي حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولأننا بصدد مناقشة موقع الشباب في العملية الديمقراطية الوليدة في ليبيا ارتأينا أن نقسم ورقتنا إلى جزئين على النحو التالي.

أولاً: جدلية الاستغلال ووهم القدرة ثانياً: المفهوم المجتمعي للديمقراطية

أولاً: جدلية الاستغلال ووهم القدرة

يستمر الحديث عن وضع الشباب في الحياة السياسية في بلدنا بشكل كبير وخاصة في ظل التحول الكبير الذي حدث في الفترة الأخيرة والتي أعتقد أنه رفع الغطاء عن حقيقة وضعنا أكثر من أنه أحدث تغييراً حقيقياً في بنیان المجتمع وعقله الجمعي.

بالتالي ما حدث في ليبيا هو وضع كاشف وليس منشئاً لوضع جديد، فلو سلمنا بهذه المقدمة سنجد أنفسنا أمام أمرين.

الأول: أن وضع الشباب في السابق لم يكن له أي أثر وهذا واقع مرت به ليبيا في غياب حياة سياسية طيلة 60 سنة على الأقل الأمر الذي أفقد هذه الفئة مكنة اكتساب خبرة العمل السياسي الذي يؤهلها لتكون فاعلة وفعالة في صناعة واقع جديد في ليبيا بعد أن حدث التحول الذي مرت به ليبيا.

فلم تكن هناك إلا رؤية واحدة لشكل الدولة ومنطقها السياسي فلم يكن للشباب أي أفق سياسي يستطيع من خلاله التأثير في صناعة القرار داخل الدولة إلا بانخراطه في هذا الكيان الطوباوي إن صح التعبير الذي يدار من قبل شخص نظرياً وعملياً.

لهذا انصرف العديد من الشباب إلى أمورهم الخاصة والبحث في كيفية العيش فقط بعيداً عن أجواء العمل السياسي وهذا ما أفقد هذه الفئة الخبرة المبنية على الممارسة العملية للعمل السياسي المؤسسي المنظم وهو ما أنتج ما نحن عليه اليوم من قلة في الإمكانيات والخبرات ليس لفئة الشباب فقط بل بشكل عام على الساحة السياسية في ليبيا.

الثاني: احتياج فئة الشباب لأمرين وهما الاستمرارية والصبر فأغلب الشباب يتعامل مع الحياة السياسية بشكل عشوائي ويوهم في نفسه أنه قادر أن يلعب في هذا المجال دون أن يقف ويحدد قدراته ومدى إمكانياته المتوفرة لخوض هذه اللعبة.

إن التسليم بوضع الشباب في السياق الذي ذكر سلفاً يعطينا القدرة أن نعالج واقعنا بشكل أكثر موضوعية ونجاعة.

أنا لا أطلب التسليم بما ذكر ولا أنقص من قدرة الشباب وإمكاناتهم، أنا فقط أطلب أن نخوض هذا المجال بأدبياته بعيداً عن الخطاب الشعبي الذي عادة ما يكون مصيدة بشكل جميل توقع فئة الشباب في شرك الاستغلال.

إذا نحن من نسلم في أنفسنا بهذه المصيدة ونحن من نستطيع أن نفلت منها إذا قيمنا قدراتنا بالشكل الصحيح واستطعنا أن نصارح أنفسنا ونجيب بكل صراحة عن السؤال التالي.

نحن نعرف أو لا؟

وإذا كنا لا نعرف! كيف نتعلم ذلك؟

الكل يعلم أنه لا حياة سياسية ولا ديمقراطية حاكمة من غير تعددية حزبية قائمة على أساس مؤسسي مبني على منظومة قانونية متينة وعمل حزبي منظم في ظل استقرار لنقول نسبي في وضعنا الليبي.

ولنستحضر مثال قريب جداً وهي التجربة التونسية حيث استطاعة الأحزاب التونسية المحافظة على استمرارية الصراع السياسي داخل إطار مفهوم الديمقراطية بل وأسست مفهوم الديمومة رغم المخبثات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، يعاز ذلك إلى نضج العمل الحزبي والمؤسسي داخل تونس، لهذا خرج من فخ الفوضى والإقصاء والتخوين وكل العلل التي تضرب النظم الديمقراطية في مقتل، وكان ذلك واضداً وجلياً في آخر انتخابات أجريت في تونس والمتعلقة بالانتخابات البلدية وكنا قريبين منها حيث شاركنا بشكل عملي في مراقبة هذه التجربة.

مازالت النخبة التونسية إلى يومنا هذا تحارب مثلاً ما يسمى بـ(السياحة الحزبية) وهي الانتقال من حزب إلى آخر وترسخ بالتالي إلى الانضباط الحزبي والالتزام بقواعد اللعبة الحزبية وأدبياتها وتربوي جيلاً يؤمن بالصبر والاستمرارية حتى تصل إلى أعلى مراتب هذا المفهوم في السنين القادمة.

ولاحظنا الشباب في الانتخابات البلدية داخل أحزابها كيف تدفع بنفسها للترشح للعمل

البلدي رغم أنه لا يوجد مردود مادي منه إلا أنهم يؤمنون برسالة حزبهم ومعتقدين أنه يجب المرور على هذه المحطات لاكتساب الخبرات والتجهيز للمراحل التي بعدها وأن الأمر ليس كما يقول المثل الليبي (صبلي نشرب).

هذه أول حقيقة يجب على الشباب أن يعيها لا خبرة وإمكانيات وبناء قدرات خارج الإطار الحزبي إذا كان لهذه الفئة رغبة في أن تكون صانعة سياسات ومنتخدة لقرارات مفصلية في مستقبلها وهذا ما يحتاج إلى صبر كما أسلفت الذكر فلن تجد تلکم اليد الحنونة التي ستأخذ بيدك عبر ممر مليء بالخبرات والتجارب بشكل سلس إذا لم تقم بذلك بنفسك، فهذه اليد لا توجد إلا في خيال الحالمين. والحالمون لن يكونوا سياسيين!!

بالتالي هذه أول حقيقة يجب أن نؤمن بها وهذا ما يتنافى مع الأرقام الصادمة في استفتاء القيم الذي يحدث حول العالم بشكل دوري وحسب المسح الشامل لآراء الليبيين فإن فقط 6% فحسب منهم يثقون في الأحزاب السياسية، ووفقاً لاستطلاع مركز البحوث في يونيو 2014. خمسة من كل عشرة ليبيين (55.1%) يرون أن النظام الذي يسمح فيه لمختلف الأحزاب بالتنافس ليس مناسباً لليبيا وأن ثمانية من كل عشرة (77.5%) يرون أنه يجب ألا تقوم الأحزاب بأي دور في مستقبل ليبيا.

ولو سلمنا بآخر إحصائية لعدد سكان ليبيا في 2010 وتعتبر أدق إحصائية حتى الآن والتي ذكرت أن فئة الشباب تمثل في ليبيا 63% تقريباً من عدد السكان فلك أيها القارئ أن تقدر كم عدد الشباب الذين يؤيدون هذه النسب التي سلف ذكرها!!

وغني عن البيان مثل هذه النظرة السلبية لمفهوم التعددية الحزبية تسهم بدورها في عرقلة التحول الديمقراطي، وتحول دون التوافق النخبوي على السياسات العامة، بقدر ما تعوق تسربه إلى القاع المجتمعي.

وتمثل ذلك في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 حيث بعد التخبط الذي حصل للأحزاب السياسية في ليبيا على مستوى أدائها ويعاز ذلك لنقص الخبرة في هذا المجال ومن جهة أخرى سيطرة الميليشيات المسلحة على بعض مصادر القوة داخل الدولة الأمر الذي قوض حلم أن يكون الصراع سياسياً ليتحول إلى صراع عسكري، خرجت أصوات تُحمل الأحزاب السياسية مسؤولية ذلك الصراع، الأمر الذي جعل الانتخابات التشريعية في 2014 تجري وفقاً للنظام الفردي وأقصيت الأحزاب من هذه الانتخابات وخرج علينا مجلس نواب مشوه هو عبارة على ترسيخ لمفهوم القبلية والمناطقية المتجذرة في

عقلية المواطن الليبي، الأمر الذي جعل العديد من النخب تقول إن فترة المؤتمر الوطني العام كانت أنضج من برلمان 2014 العاجز حالياً في أن يعقد اجتماعاً واحداً في السنة والمنقسم على نفسه إلى ثلاثة أقسام.

إذن لا حياة ديمقراطية بمفهومها الضيق في إطار إدارة الحكم دون ما سلف ذكره.

من هنا يبدأ العمل وهذا ما نحن نؤمن به، قيام الشباب بالعمل داخل هذه المؤسسات مع التحفظ على أدائها غير المقبول أحياناً والذي يمكن إيعازه لقلّة التجربة وهذا أمر طبيعي في أرض تعتبر بوراً في العمل الحزبي، هذا أنجع من هدمها والعمل خارجها بشكل عشوائي لن ينتج إلا أمراً واحداً فقط لفئة الشباب وهو أن تكون أرقام في معادلة تعتبرهم الرقم المفعول به وتلجأ إلى تحميل هذه الأجسام المسؤولية دون أن نلتفت لأنفسنا وتقيم ذاتنا بالشكل الصحيح.

ثم ننتقل إلى العمل الحزبي الداخلي ونسأل أنفسنا السؤال التالي..

كيف نجو من كوننا آلة عمل تحصد قيادة الحزب جهدنا؟؟

يجب أن نخرج من دائرة المجني عليه دائماً وهذا ما نحن بصدد ذكره الآن، العمل على رفع الإمكانات الفردية للشباب داخل الحزب هو أمر ليس مناط بالحزب فقط وقد يكون متوفرًا أو لا وهذا ما يجب أن يعيه الشباب.

يعني المبادرة بتنمية قدراتك أنت المطالب بها وهذه القدرات ستترجم إلى أعمال تقدمها للكيان بحيث يصبح وجودك داخل هذا الكيان يحمل إضافة بشكل مستمر، أنت تقدم خدمة وستجد نفسك بشكل واضح وبأمر الواقع قد تكفلت تلك الإمكانات التي تحصلت عليها لتحويلك لصانع قرار وأن أيام النحت في الصخر كانت مرحلة يجب أن تمر بها وهي ما أعطتك إمكانيات تؤهلك إلى أن تكون صانع قرار وليس نحاتاً فقط!!

أنت داخل الإطار الحزبي محاط بكم هائل من الإمكانيات البشرية التي ستعمل معها وأنت أيضاً قريب إلى المطبخ السياسي، أنت في برنامج تدريبي مكثف بشكل مجاني تتحول بشكل تدريجي لقائد إصلاح أحياناً لسياسات حزبك بعد أن تكون قد مررت بالمراحل التي سبق ذكرها، أنت وأقرانك داخل الكيان وهذا قد حدث بشكل عملي في أحد الأحزاب في ليبيا.

لا أعتقد أن هناك شباباً لا يتمنى أن تكون هناك أحزاب ذات قيادة شبابية جد كاملة تحمل رؤيا تعبر عنهم بشكل عملي لأننا في نفس الوقت يجب أن نعي ما يجب العمل عليه حتى نصل إلى هذه المرحلة.

رغم المحاولات التي نراها هنا وهناك في هذه الفترة في ليبيا عن إعلان أحزاب شبابية عن نفسها إلا أنه في نفس الوقت تعتبر أحياناً وجه آخر لكيانات حزبية قائمة أو رؤيا لميليشيات معينة أو تلميع لشخصية سياسية ذات نفوذ، إذا مازلنا نوهم أنفسنا أننا قادرون ولم نقف عند إمكانياتنا بشكل دقيق ومازلنا مستمرين في الوقوع في مصيدة الاستغلال الجميلة، لهذا السبب نجد أنها تفقد الاستمرارية وبفقدانها تزيد هوة عدم الثقة في الشباب في أن يكونوا شخصيات سياسية تؤثر في صناعة القرار من قبل المجتمع.

نحن الآن مطالبون بما يسمى (تثبيت المفهوم) وهو أن ندعم مفهوم التعددية الحزبية أن نقول بصوت واحد كشباب أن العمل الحزبي ليس غولاً، الغاية منه هو تدمير المجتمع كما تريد العديد من الأيديولوجيات إيصاله إلى الفكر الجمعي لعموم الليبيين، أنه إذا أردنا أن نبني نظاماً ديمقراطياً حاكماً يوجب التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة يجب أن يكون للأحزاب دور فعال فيه ويجب أن نصبر على سوء عملها وتخطها حتى تنضج فكرة العمل الحزبي المؤسسي لأنه دون هذا الصبر والاستمرارية الذي يحتاجهما أي مجتمع يمر بمرحلة التحول الديمقراطي سنجد أنفسنا سائرين إلى إعادة النظام الدكتاتوري المبني على مفهوم عسكري أو قبلي وندعم بالتالي تلك الأفكار التي تعتبر أن الليبيين ليسوا بشراً من حقهم أن يعيشوا في نظام ديمقراطي يؤمن بتعدد الأفكار ويعطي مساحة لمفهوم التغيير المستمر بشكل سلمي وأن كل ما عليهم هو التسليم بفكرة أنهم قطعان لا يتماشى معهم إلا نظام الراعي المتسلط، الذي يعطيهم منحة الطعام ويبين لهم ما هي أساسيات الحياة ويقول لهم

(ما أريكم إلا ما أرى ولا أهديكم إلى سبيل الرشاد)

وهنا يجب على الشباب أن يعي حساسية المرحلة وأن يساهم بشكل فعال في العملية السياسية عن طريق انخراطه في العمل الحزبي المنظم والمؤطر بغض النظر على نوع الأيديولوجيا التي يحملها لا طالما يؤمن بالتعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة.

بذلك نتحول نحن فئة الشباب داخل هذه الأحزاب من مجموعات (مستغلة) (بفتح

الغين) إلى مجموعات مستغلة (بكسر الغين) لوجودها داخل هذه الكيانات تطور نفسها وتصبر وتتحوّل إلى صناعة سياسات ولا تستعجل ذلك فتجد نفسها مثل الثمرة التي رشت بالمواد الكيماوية لتنضج بشكل سريع فتحوّلت من مصدر للغذاء والانتفاع للمجتمع إلى مصدر للداء والعلل داخله.

ليبيا الآن في مرحلة تأسيس الدولة في شتى معانيها ابتداء من النقاش عن الهوية الجامعة وانتهاءً بنظرة المواطن لوجود كيان اسمه حزب وأن هذه المرحلة توجب علينا كشباب أن نكون منفردين وفقاً لثقلنا في تشكيل هذه الدولة الحديثة فهناك الكثير من الشعوب شبابها لم يمروا بهذه المرحلة وهذا نستطيع أن نقول إننا أحدثنا التغيير الحقيقي وليس فقط رفعنا الغطاء على ما نحن فيه.

ثانياً: المفهوم المجتمعي للديمقراطية

أعتقد أن التحدي الكبير في ليبيا الآن ليس في ترسيخ مفهوم الديمقراطية أكثر من التأسيس لها وخاصة في ظل البنيان المجتمعي الذي لا يعترف بهذا المفهوم طيلة مدة من الزمن حتى في سلوكياته اليومية أو أثناء محاولته لإيجاد حلول لبعض مشاكله البنيوية فسرعان ما يتم الالتجاء إلى أولئك الأشخاص الوارثين للحكمة جيلاً عن جيل ليصدروا أحكامهم على المسائل الخلافية ويكتفي باقي المجتمع بالانصياع لهذه الأحكام دون الدخول في نقاش حول مدى صحة هذه الأحكام.

إن الصراع في الجنوب الليبي على سبيل المثال بين قبائل التبو وأولاد سليمان هو صراع في حقيقة الأمر على الموارد الاقتصادية والمتمثل في خطوط التهريب في الصحراء الليبية ومسألة السيطرة على هذه الخطوط.

ولم تستطع قيادات القبيلتين إيجاد أي حل أو الالتزام بأي اتفاق قد تم توقيعه أو سيتم توقيعه في غياب دولة قادرة على فرض سلطتها وتعبّر بشكل دقيق على إرادة الليبيين وتحظى بثقتهم.

طيلة عقود من الزمن كان هذا حال المجتمع في ليبيا قبل حدوث التحول في فبراير 2011 والذي شاء القدر أن صاحبه انفجار معرفي عالمي وقدره رهيب على التواصل العالمي أتاح لليبيين الانفتاح على العالم الآخر الذي بدوره أتاح الفرصة لمحاولة إيصال فكرة أن

الحكمة لا تورث فقط بل بالإمكان أن يكون هناك نظام آخر يعطينا نتائج أفضل مما كان يقوم به أصحاب الحكمة المورثون.

وعلى حد تعبير (عياض بن عاشور)، فإن إرساء نظام قيمي جديد نادرًا ما يجري إلى تاممه فهو يقبل دائمًا للتراجع والسير إلى الخلف، والتبديل لا يكتسب نهائيًا، إذ إنه لا يجري على خط سوي بل يمشي على طريق مليء بالتناقضات والتمزقات والآلام. ويبدوا أن لتغيير المنظومة القيمية الليبية أثمانًا باهظة قد لا تقل عن الدم والخراب وأن الليبيين قد بدأوا بالفعل في دفعها.

وفي هذا الصدد سأعطي مثالاً على إحدى العقبات التي تواجه تحول مفهوم الديمقراطية إلى ثقافة مجتمعية في ليبيا فلا سبيل للمبالغة في أثر وحصر الميول الإقصائية على مسار ومآل عملية التحول الديمقراطي وقد تمظهر هذا الصنف من الميول عند الليبيين في سلوكيات مناوئة صراحة لعملية الديمقراطية، ويشهد على ذلك أن أكثر من نصف الليبيين وفق استطلاع أجري في يونيو 2014 يعبرون عن موافقتهم على عزل كل من تولى منصبًا سياديًا في النظام السابق ويشهد عليه أيضا نوع الفئات التي لا يفضل الليبيون جيرتها وهو مسلك ذو علاقة مباشرة بالنزوع صوب الإقصاء بحسبان أن من لا يفضل جيرة فئة أميل إلى عدم التسامح معها وبالتالي أنزع من ثم إلى إقصائها.

الأمر الذي يفتح النقاش على من هو الآخر بالنسبة لليبيين؟

لأن هذا المفهوم أصبح يفسر أن الآخر ليس خارج الحدود الليبية بل داخلها قد يكون الآخر من تلك القبيلة التي كان لها صراع قديم وتم استحضاره الآن أو قد يكون ذلك العرق الذي يتكلم لغة لا نتحدث بها أو لا نعرفها أو فكرة أن يكون هناك شخص يحمل ديانة أخرى غير الديانة التي ندين بها.

هذه الفئات جميعها هي في حقيقة الأمر ليبيون الجنسية والأصل إلا أن المجتمع مازال لم يجاوب على السؤال الذي سلف ذكره لهذا السبب هو فاقد الثقة لمن حوله.

مناطق أهمية الاعتقاد في جدارة الآخرين بالثقة أن التوجس من الآخر لا يسهم في تعزيز المشاركة المدنية ولا حتى الشراكة التجارية ولا يجدي نفعًا في التواصل الدولي ولا حتى المحلي وهو أيضا لا يُعين على الحوار الذي يعتبر الاستحقاق الرئيسي للمصالحة الوطنية في ليبيا.

هذا يعني أنه قد يسهم بأكثر من طريقة في إعاقة التحول الديمقراطي وتظهر غلبة الميول الإقصائية في هرمية المنظومة القيمية الليبية مقارنة بهرميات نظائرها عند الشعوب الأخرى من حقيقة أن الاعتقاد بجدارة الآخرين بالثقة لا يُقر إلا في نفوس أقلية ضئيلة من الليبيين (10٪) أما في هولندا فيعتقد (66.1٪) من السكان أن معظم الناس جديرون بالثقة ونسبة من لا يرغب في أن يكون جاره من عرق آخر تبلغ في إسبانيا (4.8٪) أما في ليبيا فتصل إلى (55.1٪) وهي نسبة لا تتفوق عليها سوى أذربيجان (58.1٪) ونسبة من لا يرغب في نيوزيلاندا في أن يدين جاره بدين آخر تبلغ (1.4٪) أما في ليبيا فتصل إلى (54.1٪) وهي نسبة لا تتفوق عليها سوى أرمينيا بنسبة (56.6٪) ونسبة من لا يرغب في أن يكون جاره عاملاً أجنبيًا تبلغ في أوجواي (1.7٪) أما في ليبيا فتصل إلى (59٪) وهي نسبة لا تتفوق عليها سوى ماليزيا (59.7٪) وأخيرًا فإن نسبة من لا يرغب في السويد في أن يتحدث جاره لغة أخرى تبلغ (3.5٪) أما في ليبيا فتصل إلى (39.3٪) وهي نسبة يتفوق فيها الليبيون بلا منازع عن كل شعوب الأرض.

في ظل هذه المؤشرات الخطيرة على مستوى الثقافة المنتشرة في المجتمع والتي تعتبر منافية لمفهوم الديمقراطية الواسع وقيمها التي نسعى أن تحل محل هذه الأفكار يظهر حجم التحدي الذي يواجهه جيلنا وهو يساهم في إحداث التغيير في المجتمع.

وحتى نستطيع أن نحدد بشكل دقيق ما نحن بحاجة إليه ينبغي أن أذكر هنا بأنه لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية لكل البلدان في العالم يمكن اتباعه والعمل من أجل تحقيقه بل يمكن أن تختلف نماذج الديمقراطية من بلد إلى آخر، والدليل على مستوى الأمم المتحدة حينما بادرت الأمم المتحدة للإجابة على سؤال مهم وملح يتعلق بالنموذج المنشود للإصلاح والديمقراطية في العالم فجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (81) الصادر في 8 كانون الأول (ديسمبر) عام 2000 حول (تعزيز الديمقراطية وتوطيدها) واضدًا حين أكد ثلاث قضايا مهمة وذات طبيعة استراتيجية.

الأولى: لا وجود لنموذج عالمي واحد للديمقراطية.

الثانية: أن الديمقراطية لها طبيعة غنية ومتنوعة تنجم عن معتقدات وتقاليد اجتماعية وثقافية ودينية للأمم والشعوب.

الثالثة: أن جميع الديمقراطيات تتقاسمها خاصيات مشتركة أي أنها تقوم على أساس المشترك الإنساني للتجربة البشرية الكونية.

ويعتبر هذا القرار إطاراً عاماً مرجعياً لمسألة الديمقراطية على المستوى العالمي خصوصاً أنه حظي بموافقة المجتمع الدولي بما فيه البلدان العربية.

بالتالي أصبح من الضروري بمكان تحديد نوع الديمقراطية التي نحن بصدد زرعها في مجتمعنا والتي قد تتماشى مع حالتنا الراهنة وتسهم في لملمة الشمل وإخراجنا من الحلقة المفرغة التي ندور داخلها طيلة الفترة الماضية.

حيث يبدو أننا في حاجة ماسة وعاجلة إلى جملة من القيم الديمقراطية التي توصلنا إلى صيغة عيش مشتركة نوضحها في الآتي:

1- تقبل الآخر (دون طلب تعديله)

هذه إحدى القيم التي نسعى إلى ترسيخها في ليبيا حيث طلبات التعديل تجد لها مساحة كبيرة في المراحل الانتقالية من هو على صواب ومن المخطئ وجدال الأفكار تدخل في هذا الميزان الأعمى الذي يوصلنا دائماً إلى رفض الآخر أو طلب تعديله وفقاً لما نريد وهذا ما يجب أن نوقفه في أسرع وقت لنستطيع أن نخلق مساحة للتعايش السلمي.

2- الحوار هو المسلك الوحيد لفض أي نزاع

حقيقة يجب أن تحل محل الصراع المسلح الذي أنهك العباد والبلاد ودمر اقتصادها ومزق نسيجها الاجتماعي.

والدخول في حوار مجتمعي شامل يفتح في الجروح القديمة لمعالجتها بشكل صحيح قد يأخذ وقتاً طويلاً إلا أن نتائجه تعالج القضايا المتراكمة من جذورها وتكون البداية بتعهد بأن أي خلاف مهما كان عمقه لا يحل إلا بالحوار فقط.

3- التداول السلمي على السلطة وتقبل ذلك

تقبل نتائج أي انتخابات في ليبيا والإيمان بديمومة هذه العملية وبأنها المسلك الوحيد لعدم الانجرار إلى حرب أهلية في ليبيا حول السلطة واقتناع من خسر الانتخابات أن دوره الآن الإصلاح والمراقبة.

وأن الفائز لا يعنى أنه امتلك الأرض ومن عليها وأن المرحلة تحتاج لتوافقات في جميع

مراحلها للخروج من النفق المظلم المسجونون داخله.

4- حرية الرأي وحق التعبير عليه بطريقة سلمية

الإيمان أن الفكر لا يجابه إلا بالفكر بعيداً عن التخوين والإقصاء وتكميم الأفواه بالقوة، وأن وجود هذه المساحة من الأفكار المتنوعة هي ما تخلق الإبداع والمنافسة، هذه الأجواء كفيلة بخلق واقع جديد في ليبيا منفتح على الآخر ومتقبل للتغيير المستمر وأن المسلمات هي في أضيق الحدود بهذه الطريقة تتطور المجتمعات.

5- المواطنة هي الإطار الوحيد الجامع

تعزير الشعور الوطني ليس شعاراً يطرح في إطار الحملات الانتخابية ولا مقولات ترددها حناجر الأطفال كل صباح، هذا الشعور يجب أن يترجم إلى سلوكيات ولا يتحقق ذلك إلا في إطار المواطنة الجامعة التي تتساوى فيها الحقوق والواجبات وتذوب فيها أفكار الطبقة الاجتماعية، فالقانون هو الفيصل والحاكم والميزان الذي لا يفرق بين المواطنين لعرق أو قبيلة أو نوع اجتماعي.

انطلاقاً من هذه القيم يمكن للشباب أن يجدوا لأنفسهم دوراً في نشر مفهوم الديمقراطية في المجتمع داخل قبائلهم ومناطقهم وأعرافهم المختلفة، هذا الجيل الذي يملك القدرة على إحداث هذا التغيير لأنه ليس مثقل الكاهل بالتاريخ والصراع الذي حدث في الماضي.

هذا الجيل يجب أن يعي أن السموم التي مازالت تنقل إلى الأجيال الحالية والقادمة من صراع عرقي أو قبلي أو مناطقي صنف الناس على مدار 70 سنة من اندلاع الحرب الأهلية الليبية في ثلاثينيات القرن الماضي يجب أن تقف، هذه السموم مازالت تنقل بجرعات مضاعفة والتي تعتقد أو تصنف الناس لمنتصر ومهزوم وتعزز قيم الثأر وتبين أن هناك طبقة يجب أن تحكم وهناك سياسيون بالوراثة وأن هناك مواطنين فقط بالوراثة.

هذه الأمراض التي تنقل يجب على الشباب الذين لهم المستقبل ويستطيعون أن يصنعوا حاضراً ينفذون من خلاله الأجيال القادمة أن يوقفوا هذا الوباء وإلى الأبد عن طريق إرساء القيم التي سبق ذكرها من خلالها قواعدهم العرقية أو المناطقية أو القبلية.

كما علينا أن نعي أن هذه الجملة من القيم لن تقبل بشكل سلس ولا في وقت

سريع فهناك العديد من الناس يخشون التغيير ويميلون أكثر لما هو معروف لديهم حيث تجدهم يحاولون الإبقاء على المنظومة القيمية القديمة لما تمثل لهم من اعتزاز واهم بالماضي وأن كل ما هو أتي من التاريخ يجب التمسك به والبناء عليه.

نحن هنا لا ندعوا إلى مسح ما هو كائن بشكل عشوائي أبداً فهناك داخل المنظومة الليبية القيمية سلوكيات يمكن الاستناد عليها لتعزيز هذه المفاهيم إلا أنها مغيبة أو مغضوض عنها الطرف، فما يجمع الأمة الليبية أكثر مما قد يفرقها إلا أننا فقط نحتاج إلى تبيان هذه القيم والاستعانة بها للخروج من دائرتنا المغلقة وهذه المهمة هي ما تجعل للشباب موقعاً ريادياً في تحويلها إلى ثقافة مجتمع عن طريق الاستمرارية والصبر والتجربة المتراكمة.

هذه الوسائل تجعل ما نصبوا إليه واقعاً معيشاً وليس فقط أفكار حبيسة خيالنا أو ما تخطفه أناملنا.

الخاتمة

إن أي جهد لن يكون مثمراً لإحداث التحول الديمقراطي المنشود في ليبيا إلا عن طريق العمل الحزبي المنظم الذي يعتبر هو خط الدفاع الأخير عن المناطقية والقبلية والنظرة الأحادية فتجد داخل أغلب الأحزاب في ليبيا لفييف من الأعراف والمناطق المتباعدة شرقاً وغرباً وجنوباً اجتمعوا على رؤية موحدة لليبيا ولم تجمعهم مجتمعاتهم القطرية الضيقة.

إن غياب الشعور الوطني الجامع لليبيين هو ما جعلهم يتمترسون وراء كتب التاريخ التي أوصلتهم إلى التخندق في مجتمعاتهم القطرية سواء على أساس عرقي أو قبلي واعتبار أن كل ما هو خارج عن الإطار هو الآخر الذي يجب عدم الثقة فيه ولا التعامل معه وأن كل ما يعزز ويبني استمرارية لهذا المجتمع القطري الضيق يجب المحافظة عليه لشعورهم بالأمان والمعرفة الكبيرة به.

لأن الإنسان عدو ما يجهل فيجب تبيان القيم الديمقراطية التي نحن في حاجة إليها بالشكل الصحيح لنستطيع أن نحقق التغيير الحقيقي الذي نشدناه ومنتشل بلادنا مما هي عليه الآن.

المراجع

- 1- الصادق النيهوم / الإسلام في الأسر / الطبعة الأولى / دار برنيتشي للكتاب / بيروت لبنان
- 2- د.مصطفى عبد القادر / الشباب بين الطموح الإنتاجي والسلوك الاستهلاكي / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة 1 / 2004 / بيروت لبنان
- 3- مروان محمد الحويك / الشباب الليبي بين الاستغلال والوهم / موقع قناة الجزيرة / مدونات الجزيرة
- 4- د.زاهي المغيربي ود.نجيب الحصادي / التحول الديمقراطي في ليبيا تحديات ومآلات وفرص / المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (مصدر جميع الإحصائيات الموجودة في الورقة)